مجلة وعي للعلوم الإنسانية
العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ١١٢٩-١١٤٠
مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

# الترتيب الحر في العربية: مراجعة نقدية للمقاربات التركيبية والواجهية المعاصرة

# Free Word Order in Arabic: A Critical Review of Contemporary Syntactic and Interface Approaches

م.م.زينب عادل محمود/ م.م. زينب فاضل مجيد

M.M. Zainab Adel Mahmoud / M.M. Zainab Fadhil Majeed Ali

جامعة بابل – كلية العلوم الإسلامية

qur570.zainab.adil@uobabylon.edu.iq

qur415.zainab.fadel@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية

الترتيب الحر؛ اللسانيات التوليدية؛ واجهة التركيب والتداول؛ البنية المعلوماتية؛ الاتفاق الجزئي؛ الجملة العربية.

الملخص

تُعدّ مسألة ترتيب المكوّنات في الجملة العربية من أكثر القضايا إثارة للجدل في اللسانيات النظرية الحديثة، إذ ارتبطت بوصف العربية لغةً ذات ترتيب حر، اعتمادًا على تنوع التراكيب الظاهرة مثل VSO وSVO وOSV وغيرها. غير أن هذا الوصف يثير إشكالًا نظريًا عميقًا يتعلق بطبيعة البنية التركيبية للعربية، وآليات إسناد الحالة، وموقع الفاعل، والعلاقة بين التركيب والبنية المعلوماتية. يهدف هذا المقال إلى تقديم مراجعة نقدية شاملة للمقاربات التركيبية والتداولية والواجهية التي تناولت هذه المسألة، مع تقويم قدرتها التفسيرية وإبراز حدودها المنهجية. وتخلص الدراسة إلى أن العربية لا تمثل نموذجًا للترتيب الحر المطلق، بل تكشف عن مرونة تركيبية مشروطة بقيود بنيوية وتأويلية دقيقة.

**KEY WORD**

Free Word Order; Generative Linguistics; Syntax–Pragmatics Interface; Information Structure; Partial Agreement; Arabic Clause.

**Abstract**

The issue of constituent order in the Arabic clause remains one of the most debated topics in modern theoretical linguistics, largely stemming from the characterization of Arabic as a free word order language based on the diversity of its surface structures, such as VSO, SVO, OSV, and others. However, this characterization poses a profound theoretical dilemma concerning the nature of Arabic syntactic structure, case assignment mechanisms, subject position, and the interface between syntax and information structure. This article aims to provide a comprehensive critical review of the syntactic, pragmatic, and interface approaches that have addressed this phenomenon, evaluated their explanatory power and highlighted their methodological limitations. The study concludes that Arabic does not exemplify an absolute free word order paradigm; rather, it exhibits syntactic flexibility that is strictly conditioned by precise structural and interpretive constraints.

## المقدمة

إن وصف العربية بأنها لغة ذات ترتيب حر لم يكن وليد الدراسات الحديثة فحسب، بل يجد جذوره في الملاحظات النحوية القديمة التي أشارت إلى جواز تقديم بعض العناصر وتأخيرها ما دام الإعراب ظاهرًا. غير أن اللسانيات النظرية المعاصرة تفرض إعادة النظر في هذا التصور، إذ لا يُقاس مفهوم الحرية بمعيار الجواز الشكلي، بل بمدى استقلال العلاقات النحوية عن الموقع التركيبي؛ فاللغة التي تُصنَّف بوصفها ذات ترتيب حر ينبغي أن تتحقق فيها الشروط الآتية: أولًا، ألا يكون ترتيب المكوّنات محددًا ببنية أساسية ثابتة؛ وثانيًا، أن تكون العلاقات النحوية مُشفَّرة صرفيًا بصورة تكفي لفصل الوظيفة عن الموقع؛ وثالثًا، أن تكون التبادلات التركيبية متكافئة تأويليًا في السياقات المختلفة.

غير أن تطبيق هذه المعايير على العربية يثير إشكاليات متعددة؛ إذ إن الدراسات التوليدية المبكرة – مثل أعمال فاسي الفهري (١٩٩٣م) – افترضت أن العربية لغة ذات ترتيب أساسي VSO [١]، وأن التراكيب الأخرى مشتقة عبر عمليات نقل تركيبية. في المقابل، رأت دراسات أخرى أن التنوّع في الترتيب يعكس بنية معلوماتية أكثر مما يعكس اشتقاقًا نحويًا خالصًا. ومن هنا تبرز الإشكالية المركزية للمقال: هل تنبع مرونة الترتيب في العربية من بنية عميقة متعددة الإمكانات، أم من اشتقاق تركيبي واحد تحكمه عمليات نقل، أم من تفاعل معقّد بين التركيب والتداول؟

لا يمكن تقويم وضع العربية دون استحضار الخلفية المقارنة التي نشأ فيها مفهوم الترتيب الحر، فقد ارتبط المصطلح في الدراسات اللسانية المقارنة بوصف لغات مثل الروسية واللاتينية والتركية، حيث يسمح النظام الصرفي الغني بفصل الوظيفة النحوية عن الموقع التركيبي، غير أن هذه اللغات نفسها لا تُظهر حرية مطلقة؛ إذ بيّنت الدراسات اللاحقة أن التبديل في ترتيب العناصر يخضع لقيود تتصل بالبنية المعلوماتية ونطاق الكمّيات Scope. ومن هنا يتضح أن الحرية في الاصطلاح اللساني ليست انعدام النظام، بل غياب الاعتماد الحصري على الموقع في تحديد العلاقات النحوية. وعند إسقاط هذا المعيار على العربية، نجد أن الإعراب الظاهر في العربية الكلاسيكية يوحي بإمكان الفصل بين الوظيفة والموقع. غير أن هذا الاستنتاج يظل مبدئيًا ما لم يُختبر في ضوء المعطيات التركيبية الدقيقة.

**الإطار النظري: البنية الأساسية، الإعراب، والاتفاق**

ذهب عدد من الباحثين في إطار النظرية التوليدية إلى أن العربية لغة فعلية الأساس V-initial language، مستندين إلى شيوع نمط VSO في النصوص الكلاسيكية. ويستند هذا التحليل إلى افتراض أن الفعل يتحرك إلى موضع الرأس الزمني (T) [٢]، بينما يبقى الفاعل في موقعه الأصلي

(١) VSO: اختصار للمصطلح الإنجليزي (Verb-Subject-Object)، ويُقصد به الترتيب النحوي الذي يتصدر فيه الفعل الجملة، يليه الفاعل ثم المفعول به (فعل – فاعل – مفعول به)، وهو النمط الأساسي للجملة الفعلية في العربية.

(٢) الرأس الزمني (T): اختصار للمصطلح الإنجليزي (Tense / Tense Head)، ويُشير في اللسانيات التوليدية إلى المقولة الوظيفية (Functional Category) التي تحمل السمات الزمنية وسمات المطابقة في بنية الجملة.

داخل عبارة الفعل الصغيرة (vP) [١]، غير أن هذه الفرضية تواجه عددًا من الأسئلة المنهجية: هل الشيوع الإحصائي يكفي لتحديد الترتيب الأساس؟ وهل الاتفاق الجزئي في VSO (partial agreement) دليل على بقاء الفاعل في موقع منخفض؟ وكيف نفسّر السياقات التي يفضَّل فيها SVO دون وجود دافع تداولي واضح؟

يرى أوهالا (١٩٩٤م) أن الترتيب SVO [٢] ينتج عن نقل الفاعل إلى Spec–TP [٣]، مما يفسر اكتمال المطابقة. لكن بن معمون (٢٠٠٠م) يُشكّك في أن إسناد الحالة يتطلب هذا النقل، معتبرًا أن الحالة يمكن أن تُسنَد عبر علاقة تحقق سمات دون حركة ظاهرة. وهنا يتبين أن تحديد "الترتيب الأساس" ليس مسألة وصفية، بل مسألة نظرية تتعلق بطبيعة اشتقاق الجملة. شكّلت مسألة موقع الفاعل حجر الزاوية في الجدل النظري حول ترتيب الجملة العربية. ففي إطار نظرية الحكومة والربط، افترض تشومسكي أن الفاعل يُولد في موقع داخلي داخل عبارة الفعل ثم ينتقل إلى موقع أعلى لأغراض إسناد الحالة، وقد طبّق فاسي الفهري هذا التصور على العربية، مقترحًا أن الفاعل في تراكيب VSO يبقى في موقع منخفض، بينما ينتقل في تراكيب SVO إلى موضع أعلى، غير أن هذا التحليل أثار تساؤلات لاحقة، خصوصًا بعد إعادة صياغة نظرية الحالة في البرنامج الأدنى، حيث لم تعد الحالة خاصية تُسند عبر علاقة موضعية تقليدية، بل نتيجة تحقق سمات تركيبية. وقد بيّن بن معمون أن إسناد الحالة في العربية لا يستلزم دائمًا حركة ظاهرة للفاعل، مما يضعف الحجة القائلة إن ترتيب SVO هو بالضرورة نتيجة نقل إلزامي. وهنا يظهر أن تفسير الترتيب انطلاقًا من حركة الفاعل يفترض نموذجًا محددًا لبنية الجملة، وهو نموذج لا يزال محل نقاش.

---

(١) عبارة الفعل الصغيرة (vP): اختصار للمصطلح الإنجليزي (little v Phrase)، وهي مقولة وظيفية مقترحة في البرنامج الأدنى (Minimalist Program) تعلو عبارة الفعل المعجمية (VP)، ويُفترض نظرياً أن الفاعل يُولد في موقع "المخصص" (Specifier) التابع لها قبل أي عملية انتقال.

(٢) SVO: اختصار للمصطلح الإنجليزي (Subject-Verb-Object)، ويُقصد به الترتيب النحوي الذي يتصدر فيه الفاعل الجملة، يليه الفعل ثم المفعول به (فاعل – فعل – مفعول به)، ويُقابل نمط الجملة الاسمية ذات الخبر الفعلي.

(٣) مخصص العبارة الزمنية (Spec-TP): اختصار للمصطلح الإنجليزي (Specifier of Tense Phrase)، وهو الموقع البنيوي الذي يقع أعلى الرأس الزمني، ويُفترض أن الفاعل ينتقل إليه لاكتساب الحالة الإعرابية (كالرفع) ولتحقيق المطابقة التامة مع الفعل.

لا يمكن تناول مسألة ترتيب المكونات في العربية دون الوقوف عند نظرية الحالة، إذ إن العلاقة بين الموقع التركيبي والعلامة الإعرابية تمثل أحد أعمدة الجدل حول الحرية في الترتيب؛ ففي الإطار التوليدي المبكر، عُدَّت الحالة النحوية علاقة تركيبية تُسند من رأس حاكم إلى عنصر اسمي ضمن مجال معين، وبناءً على هذا التصور، فإن رفع الفاعل في العربية يفترض وجود علاقة تركيبية محددة بين الفاعل والرأس الزمني. غير أن البرنامج الأدنى أعاد تعريف الحالة بوصفها نتيجة تحقق سمات غير مفسَّرة Uninterpretable features تحتاج إلى إشباع داخل الاشتقاق. وهذا التحول النظري أثَّر بشكل مباشر في تحليل الجملة العربية؛ إذ لم يعد موقع الفاعل وحده هو المحدد لإسناد الحالة، بل شبكة العلاقات السماتية داخل البنية. وقد ناقش فاسي الفهري إسناد الرفع في العربية من زاوية العلاقة بين الفعل والفاعل، مبينًا أن البنية الفعلية في العربية تختلف عن نظيرتها في اللغات الهندوأوروبية بسبب خصائص الاتفاق والإعراب الظاهر، وفي المقابل، رأى بن معمون أن إسناد الحالة في العربية لا يقتضي دائمًا حركة الفاعل إلى موضع عالٍ، بل يمكن تفسيره عبر تحقق السمات دون نقل إلزامي. ويترتب على هذا الخلاف سؤال جوهري: إذا كانت الحالة لا تعتمد حصريًا على الموقع، فهل يظل ترتيب العناصر خاضعًا لقيود تركيبية صارمة، أم يصبح المجال أوسع للمرونة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تنفصل عن تحليل الاتفاق الجزئي، الذي عُدّ قرينة مركزية في هذا النقاش.

تُعدّ ظاهرة التفاوت في المطابقة بين VSO وSVO من أبرز الأدلة التي استندت إليها التحليلات التوليدية؛ ففي الجملة: (حضرَ الطلابُ) / (الطلابُ حضروا)؛ نلاحظ أن الفعل في النمط الأول لا يطابق جمع الفاعل مطابقة كاملة، بينما يطابقه في النمط الثاني. وقد أثارت ظاهرة الاتفاق الجزئي في العربية – حيث يظهر الفعل مفردًا مع فاعل جمع مؤخر – اهتمامًا خاصًا في الدراسات التوليدية. وقد اعتبر أون وبن معمون وسبورتيش (١٩٩٤م)، أن هذا النمط دليل على أن الفاعل في ترتيب VSO لا يحتل الموقع نفسه الذي يحتله في SVO، وأن اكتمال المطابقة يرتبط بالانتقال إلى موضع أعلى. غير أن هذا التفسير واجه اعتراضات من اتجاهين. الأول يرى أن الاتفاق الجزئي قد يكون خاصية صرفية داخلية للفعل في العربية، لا انعكاسًا مباشرًا للموقع التركيبي. والثاني يشير إلى أن ظواهر مشابهة تظهر في لغات أخرى لا تُصنَّف فعلية الأساس، مما يضعف الاستدلال البنيوي

الصرف. ومن جهة الدراسات العربية، ناقش بعض الباحثين المعاصرين الظاهرة في ضوء التراث النحوي، مبرزين أن النحاة القدامى ميّزوا بين مطابقة تامة ومطابقة ناقصة في بعض السياقات، دون ربط ذلك بموقع تركيبي محدد. وهذا يفتح بابًا لإعادة قراءة التراث بوصفه مصدرًا لفرضيات بديلة.

إذا كان الجدل الحديث قد انصبّ على البُنية العميقة والحركة، فإن التراث النحوي العربي قد تناول التقديم والتأخير من منظور بلاغي ونحوي متداخل؛ فقد أشار سيبويه إلى أن تقديم بعض العناصر يرتبط بأغراض معنوية، مع بقاء العلامة الإعرابية ضامنة للعلاقة النحوية، غير أن النحاة لم يتحدثوا عن "حرية" بالمعنى الحديث، بل عن جوازات مقيدة بالسياق والدلالة، وهذا الفهم التراثي يقارب ما تسميه اللسانيات المعاصرة بالمرونة المشروطة، لا الحرية المطلقة، وهو ما يؤكده المحدثون، كالدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، حين أشار إلى تضافر القرائن اللفظية والمعنوية في أمن اللبس وتحديد الوظائف النحوية. ومن هنا يمكن القول إن التراث نفسه لا يدعم توصيف العربية لغةً ذات ترتيب حر بلا قيود.

**المقاربات التداولية والواجهية في تحليل الترتيب:**

ترى المقاربات الوظيفية أن الترتيب في العربية مرتبط ارتباطًا وثيقًا ببنية المعلومات، وأن تقديم الفاعل مثلًا قد يعكس كونه موضوعًا Topic، في حين يُبقيه التأخير عنصرًا خبريًا. وتستند هذه التحليلات إلى أعمال ريدينغ (٢٠٠٥م) وإلى مقاربات البؤرة عند ريزي (١٩٩٧م). غير أن الاعتماد الكامل على التفسير التداولي يثير إشكالًا منهجيًا، إذ إن بعض الترتيبات تبقى غير مقبولة حتى في سياقات تداولية مهيأة لها، مما يدل على وجود قيود تركيبية عميقة لا يمكن تجاوزها بالاعتبارات الخطابية وحدها.

انتقل النقاش في العقود الأخيرة إلى مستوى الواجهة بين التركيب والتداول، حيث اعتُبر تقديم الفاعل أو تأخيره مرتبطًا بتمييز الموضوع والبؤرة؛ وقد بيّن ريزي أن البنية اليسارية في الجملة Left periphery تحتوي على مواقع مخصصة للبؤرة والموضوع، وقد استُثمر هذا التحليل في تفسير بعض أنماط التقديم في العربية، غير أن المعضلة تكمن في أن بعض الترتيبات تبقى غير مقبولة حتى

عند تهيئة سياق تداولي مناسب، مما يدل على وجود قيود تركيبية سابقة على التأويل، كما أن حصر الظاهرة في البنية المعلوماتية قد يؤدي إلى تقليل شأن الإعراب والاتفاق في تحديد الإمكانات التركيبية.

حاولت المقاربات الحديثة في واجهة التركيب–التداول تجاوز الثنائية التقليدية بين التفسير البنيوي والتفسير الخطابي؛ إذ تفترض أن التركيب يوفّر مجموعة من الإمكانات الاشتقاقية، وأن التداول يحدد اختيارًا منها وفق شروط تأويلية، في هذا الإطار، لا تكون العربية لغة ذات ترتيب حر، بل لغة ذات مجال اشتقاقي موسّع تحكمه قيود واجهية Interface constraints، وهذا التصور ينسجم مع الطرح الحداثي في البرنامج الأدنى، حيث يُنظر إلى البنية على أنها نتاج تفاعل بين النظام الحاسوبي والنظام المفاهيمي–التأويلي، مع تطور نظرية البنية اليسارية عند ريزي، أصبح من الممكن تفسير كثير من ظواهر التقديم في العربية ضمن إطار مواقع مخصصة للموضوع والبؤرة. وقد استثمرت بعض الدراسات العربية الحديثة هذا الإطار لتحليل تقديم المفعول أو الفاعل بوصفه حركة إلى موقع بؤري؛ غير أن المقاربة الواجهية لا تلغي القيود التركيبية، بل تفترض أن النظام الحاسوبي للجملة يولّد بنية أولية، ثم تتفاعل هذه البنية مع النظام المفاهيمي–التأويلي، وقد أشار تشومسكي (٢٠٠٠م) في صياغته المتأخرة للبرنامج الأدنى إلى أن التفسير النهائي للبنية يعتمد على تفاعل المكونات النحوية مع الواجهات الخارجية، وهذا التصور يقدّم بديلًا عن الثنائية التقليدية بين التفسير البنيوي والتفسير التداولي؛ إذ يجعل الترتيب نتيجة تفاعل معقّد بين المستويين.

إن الاقتصار على الأمثلة المصطنعة قد يؤدي إلى تعميمات غير دقيقة، لذلك من الضروري الاستناد إلى متن لغوي اللغوي Corpus معتمد من الفصحى التقليدية: ففي القرآن الكريم نجد نمط VSO بوصفه النمط الغالب، مثل قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ**﴾ (سورة العنكبوت: ٤٤)، حيث يتقدم الفعل على الفاعل، ويظهر الاتفاق الجزئي في بعض المواضع الأخرى، غير أن النص نفسه يشتمل على نمط SVO في سياقات مخصوصة، مثل قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ (سورة الصافات: ٩٦)، حيث يتقدم الفاعل الاسمي، وهو ما يرتبط – في التحليل الواجهـــي – بكونه موضوعًا معرفيًا حاضرًا في السياق الخطابي. وقد أشار فاسي الفهري إلى أن النص القرآني يقدم مادة ثرية لاختبار فرضية الترتيب الأساس، مبينًا أن VSO هو النمط الأكثر

تواترًا، مع وجود سياقات تداولية تبرر التقديم الاسمي، غير أن هذا التواتر لا يكفي وحده لتقرير البنية العميقة، لأن التواتر قد يتأثر بأساليب الخطاب. أما في الشعر الجاهلي، فتظهر أنماط تقديم وتأخير مرتبطة بالوزن والقافية، مما يدل على أن الاعتبارات الأسلوبية قد تتداخل مع القيود التركيبية، وهو ما يفرض حذرًا منهجيًا عند الاستدلال.

تكمن قوة المقاربة التركيبية في قدرتها على تفسير الاتفاق وإسناد الحالة ضمن إطار صوري منسجم، غير أن افتراض بنية عميقة ثابتة قد يغفل أثر السياق التداولي، كما أن بعض الفرضيات – مثل إلزامية حركة الفاعل – لم تُحسم تجريبيًا في العربية. من جهة أخرى، تُبرز المقاربة التداولية دور البنية المعلوماتية، لكنها قد تقع في اختزال الظاهرة إلى بُعد تأويلي، دون تقديم توصيف بنيوي دقيق لآلية الاشتقاق، كما أن بعض الترتيبات تبقى غير مقبولة رغم إمكان تهيئة سياق تداولي مناسب، مما يدل على وجود قيود تركيبية سابقة، وعليه، تقدم المقاربة الواجهية تصورًا أكثر تكاملًا، إذ تفترض أن النظام التركيبي يولّد إمكانات متعددة، وأن الواجهة التأويلية تضبط اختيار الترتيب الأمثل، وقد أشار تشومسكي في صياغته المتأخرة إلى أن التفسير النهائي للبنية يعتمد على تفاعل النظام الحاسوبي مع النظام المفاهيمي–التأويلي، غير أن هذا الاتجاه لا يزال في حاجة إلى دراسات تطبيقية موسعة على متن لغوي Corpus عربي مضبوط.

**إعادة التوصيف النظري والخاتمة:**

عند مقارنة العربية بلغات مثل التركية أو الروسية، يتضح أن المرونة في تلك اللغات ترتبط بنظام صرفي قوي يحدد الوظيفة النحوية بوضوح، مع إمكان واسع لتبديل المواقع دون إخلال بالعلاقات، غير أن هذه اللغات نفسها تخضع لقيود تداولية صارمة تحدد الترتيب الأمثل في السياق، وبالمثل، فإن العربية تسمح بتنوع في الترتيب، لكنها لا تُبيح جميع الاحتمالات في كل السياقات، مما يدل على أن العربية تنتمي إلى فئة اللغات ذات المرونة المقيدة، لا إلى فئة الحرية المطلقة.

بعد استعراض هذه الاتجاهات، يتضح أن توصيف العربية بوصفها لغة ذات ترتيب حر مطلق لا يصمد أمام الفحص النظري؛ فالمعطيات تشير إلى:

١. وجود ترتيب مهيمن إحصائيًا.

٢. اشتراط بعض التبادلات بعمليات تركيبية محددة.

٣. خضوع الترتيب لقيود تأويلية مرتبطة بالبنية المعلوماتية.

٤. عدم تكافؤ جميع التراكيب من حيث القبول والسياق.

في ضوء التحليل السابق، يمكن إعادة صياغة المسألة على النحو الآتي:

١. العربية ليست لغة ذات ترتيب حر مطلق؛

- فالعلاقات النحوية لا تستقل تمامًا عن الموقع.
- والاتفاق يتأثر بالبنية.
- وبعض التبادلات غير مقبولة نحويًا.

٢. العربية ليست لغة ذات ترتيب صارم، لأن:

- أكثر من ترتيب ممكن نحويًا.
- الإعراب الظاهر يخفف الاعتماد على الموقع.
- البنية المعلوماتية تؤثر في الترتيب.

٣. التوصيف العلمي المقترح:

- الوصف الأدق: العربية لغة ذات ترتيب مرن مشروط، تحكمه قيود تركيبية أساسية، وتوجهه اعتبارات تأويلية تداولية.
- الخلاصة النظرية: العربية لغة ذات نظام تركيبي أساسي يسمح بمجال اشتقاقي متسع، غير أن هذا المجال مضبوط بقيود تتصل بإسناد الحالة، والاتفاق، والبنية المعلوماتية، والواجهة التأويلية.

تظل عدة أسئلة مفتوحة للمستقبل: هل يمكن دمج البنية المعلوماتية داخل الاشتقاق التركيبي بدل اعتبارها عاملًا لاحقًا؟ وما مدى ثبات الترتيب الأساس في العربية المعاصرة مقارنة بالكلاسيكية؟ وهل يمكن بناء متن لغوي Corpus رقمي موسع لاختبار الفرضيات إحصائيًا؟ وما أثر التحول اللغوي المعاصر في استقرار ترتيب SVO؟، هذه الأسئلة تمثل مسارًا بحثيًا خصبًا للسنوات القادمة.

**الخاتمة العامة**

لقد سعت هذه المقالة إلى إعادة النظر في توصيف العربية لغةً ذات ترتيب حر، من خلال مراجعة نقدية للمقاربات التركيبية والتداولية والواجهية المعاصرة، وقد تبين أن الحرية الظاهرة في ترتيب العناصر لا تعني غياب القيود، بل تكشف عن نظام معقد يتداخل فيه الإعراب والاتفاق والبنية المعلوماتية؛ إذ أن إعادة تنظيم هذا الحقل لا تهدف إلى حسم الجدل، بل إلى صياغته بدقة أكبر، بحيث ينتقل السؤال من ثنائية (حر أو غير حر) إلى تحليل دقيق لطبيعة القيود التي تضبط المجال التركيبي في العربية.

**قائمة المصادر المراجع:**

١. حسّان، ت. (١٩٩٨). اللغة العربية معناها ومبناها. عالم الكتب.

2. Alexiadou, A., & Anagnostopoulou, E. (1998). Parametrizing AGR: Word order, V–movement and EPP–checking. Natural Language & Linguistic Theory, 16(3), 491–539.

https://doi.org/10.1023/A:1005995527181

3. Aoun, J., Benmamoun, E., & Sportiche, D. (1994). Agreement, word order, and conjunction in some varieties of Arabic. Linguistic Inquiry, 25(2), 195–220.

4. Benmamoun, E. (2000). The feature structure of functional categories: A comparative study of Arabic dialects. Oxford University Press.

5. Chomsky, N. (1981). Lectures on government and binding. Foris.

6. Chomsky, N. (1995). The minimalist program. MIT Press.

7. Chomsky, N. (2000). Minimalist inquiries: The framework. In R. Martin et al. (Eds.), Step by step (pp. 89–155). MIT Press.

8. Comrie, B. (1989). Language universals and linguistic typology. University of Chicago Press.

9. Fassi Fehri, A. (1993). Issues in the structure of Arabic clauses and words. Kluwer. https://doi.org/10.1007/978-94-011-1713-5

10. Ouhalla, J. (1994). Verb movement and word order in Arabic. In D. Lightfoot & N. Hornstein (Eds.), Verb movement (pp. 41–72). Cambridge University Press.

https://doi.org/10.1017/CBO9780511519956.003

11. Rizzi, L. (1997). The fine structure of the left periphery. In L. Haegeman (Ed.), Elements of grammar (pp. 281–337). Kluwer.

https://doi.org/10.1007/978-94-011-5420-8_7

12. Ryding, K. (2005). A reference grammar of modern standard Arabic. Cambridge University Press.

https://doi.org/10.1017/CBO9780511486975

13. Siewierska, A. (1998). Variation in major constituent order. In A. Siewierska (Ed.), Constituent order in the languages of Europe. Mouton de Gruyter.